Journal Of the Iraqia University (74-1) August (13-8-2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

العلاقات المصرية - السودانية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ في مصر

أ.م. د. عمر عبد الله عفتان

جامعة كلكامش / كلية العلوم السياسية

Egyptian – Sudanese relations after the January 25, 2011 revolution in Egypt

Dr. Omar Abdullah Aftan
dromarabdullah0@gmail.com

الملخص

حاولت مصر استعادة دورها الريادي والاقليمي في افريقيا بحدوث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ والخروج من التبعية الامريكية، تلك السياسية التي انتهجها الرئيس محمد حسني مبارك، والتي أدت الى فتور العلاقات بين مصر وافريقيا عموماً وبين مصر والسودان بصورة خاصة. وبعد نجاح ثورة يناير ٢٠١١ واستعادة السيادة المصرية تم وضع استراتيجية لإعادة العلاقات المصرية – السودانية وتحقيق التعاون والتكامل نتيجة للقضايا المشتركة من قضية المياه التي تمثل الأمن القومي لكل منهما والتعاون في مجالات الاقتصاد، والزراعة، والتعليم حيث يعد السودان من الاسواق الكبيرة لمصر .**الكلمات المفتاحية: العلاقات – مصر – السودان – السياسة الخارجية.**

Abstract

The January 25, 2011 Revolution attempted to restore Egypt's leading and regional role in Africa and break away from American dependence. This policy, pursued by President Hosni Mubarak, led to a cooling of relations between Egypt and Africa in general, and between Egypt and Sudan in particular. Following the success of the January 2011 Revolution and the restoration of Egyptian sovereignty, a strategy was developed to restore Egyptian-Sudanese relations and achieve cooperation and integration based on shared issues, such as the water issue, which represents national security for both countries, and cooperation in the fields of economy, agriculture, and education, as Sudan is a major market for Egypt. **Keywords:** Relations – Egypt – Sudan – Foreign Policy

المقدمة

كان للسودان دور كبير في اعادة العلاقات مع جمهورية مصر العربية بعد اسقاط نظام مبارك وكان الرئيس عمر البشير أول المهنئين لنجاح الثورة، حيث تجدد أمل السودان عودة مصر مرة أخرى إلى تكاملها مع السودان، ومحاولة انقاذها من ضعفها خاصة بعد انفصال الجنوب، والخسائر الاقتصادية التي تعرضت لها، والوضع السياسي الجديد بعد الانفصال لذلك على الدولتين وضع استراتيجية جديدة تتماشى مع الوضع الاستراتيجي الجديد لكل منهما، فمبدئياً يجب توطيد العلاقات مع السودان الشمالي وصولاً للتكامل بين البلدين والعمل على طرح وحدة وادي النيل كخيار استراتيجي ويجب على مصر اقامة التوازن بينها وبين دولتي السودان لكي تحافظ على العمق الاستراتيجي والأمن القومي لمصر، وتنسيق المواقف الاقليمية والدولية ومناقشة قضية المياه وموضوع الأمن الغذائي.وفي ٢٠١١/٥/٢٩ زار رئيس وزراء مصر عصام شرف السودان بعد تكليفه وكانت أول زيارة خارجية، على رأس وفد يضم مجموعة من الوزراء وجاءت الزيارة بدعم من الجانبين لمناقشة المشروعات المشتركة، بين البلدين وكيفية الاستفادة من استراتيجيات التكامل بينهما، ووقعت مصر في اجتماعات اللجنة العليا المصرية السودانية عدة اتفاقيات، شملت الاعداد لمشروعات مشتركة في مجال الأمن الغذائي وتشجيع الاستثمارات بين البلدين في مختلف المجالات، وشملت الاتفاقات عودة بعثة جامعة القاهرة فرع الخرطوم، بالإضافة إلى بحث مشكلة مياه النيل، والسعي لحل الخلافات بالحوار والتفاهم بين دول الحوض. وكانت هذه الزيارة تأكيداً على استعادة مصر لتوجهها الطبيعي للتعاون بصورة جديدة مع القارة الافريقية ودول حوض النيل والسودان بشكل خاص، وكانت الزيارة تعبيراً مباشراً وقوياً عن الرغبة في فتح صفحة جديدة للتعاون بين البلدين، وكشف وزير الزراعة المصري أيمن أبو حديد في حينه أن هناك مفاوضات مع الجانب السوداني لاستكمال مشروع الشوكة المصرية السودانية للتكامل الزراعي بالنيل الأزرق، الزراعة ١٦٠ ألف فدان، ومن المقرر أن تتم

زراعة محاصيل القطن، وزهرة الشمس، والذرة، والسمسم على ان يقسم الانتاج بين الدولتين. وفي ٢٠٢١/٥/٦ قام الرئيس عبد الفتاح السيسي بزيارة رسمية الى جمهورية السودان، وهي تعد الأولى من نوعها عقب تشكيل مجلس السيادة الانتقالي، والتقى الفريق أول عبد الفتاح البرهان، رئيس مجلس السيادة الانتقالي السوداني، وتناولت المباحثات سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين على كافة الاصعدة، فضلاً عن مناقشة عدد من القضايا الاقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

اشكالية البحث

: تتثمل في الوقوف على مسيرة العلاقات المصرية السودانية ومدى تحققها للأمن القومي للبلدين ومصالحها المشتركة في مختلف المجالات.

السؤال الرئيس:

- ما أثر تطور العلاقات المصرية السودانية؟
- ما مصادر التهديدات في العلاقات بين البلدين؟
- كيف يمكن للدولتين معالجة اخفاقات السياسات السابقة؟

هدف البحث

: التعرف على تحليل طبيعة العلاقات المصرية السودانية؟ ودراسة تحديات العلاقات بين البلدين للفترة من ٢٠١١ – ٢٠٢٣ بالإضافة إلى تحليل القضايا العسكرية والمائية والحدودية.

منهج البحث

: اعتمد على عدة مناهج في مقدمتها المنهج التاريخي لتتبع التطور التاريخي لمسار العلاقات المصرية السودانية، وكذلك المنهج الوصفي التحليلي، لوصف طبيعة العلاقات بكل جوانبها ثم تحليلها بناءً على تقييمها من خلال نقاط الضعف والقوة لتصحيح مسارها؟ بالإضافة إلى المنهج القانوني لدراسة القضايا المشتركة ذات البعد القانوني ودراسة ابوابها وجوانبها.

هيكلية البحث

: تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول: العلاقات السياسية، وتطرق المبحث الثاني الى: العلاقات الاقتصادية، وركز المبحث الثالث في: العلاقات العسكرية.

المبحث الأول العلاقات السياسية

زار وفد مصري السودان في ٢٧ مارس ٢٠١١، وقد التقى وزير الخارجية نبيل العربي بنظيره السوداني على كرتي، وتناولت المباحثات تنسيق المواقف حول آخر التطورات الداخلية والإقليمية والدولية.ثم قامت الانتخابات الرئاسية في مصر وفاز الرئيس محمد مرسي الذي كانت له استراتيجية خاصة من خلال مشروع النهضة ولكن السودان لم يكن لها جزء كبير من استراتيجة مرسي، ربما بسبب الهموم والمشاكل التي مرت بها مصر وانشغال النظام السياسي بتوفيق أوضاعه الداخلية مع رسم السياسات الخارجية بما يخدم مصالحه واستراتيجته، كما حاول النظام المصري إقامة التوازنات مع دولة الجنوب، ومن ثم بادر الرئيس عمر البشير إلى زيارة مصر بعد تولي الرئيس محمد مرسي، وهذا التصرف يعتبر تقديرا من القيادة السودانية للقيادة الجديدة في مصر؛ وتمهيدا لإقامة علاقات استراتيجية بين البلدين[١].وفي ٢٥ أغسطس ٢٠١٢م زار وزير خارجية السودان على كرتي مصر حيث التقى بالرئيس محمد مرسي، وتناول اللقاء تعزيز العلاقات الثنائية، ومتابعة تنفيذ برامج واتفاقيات التعاون المبرمة بين البلدين في مختلف المجالات وزيادة التبادل التجاري والاستثماري ومشاركة الشركات المصرية في عملية التنمية بالسودان[٢].وفي ١٦ سبتمبر ٢٠١٢م زار الرئيس السوداني عمر البشير القاهرة بعد الانتخابات الرئاسية الأولى والتقى بالرئيس محمد مرسي، وبحث الرئيسان سبل تعزيز العلاقات الثنائية، بين البلدين وتم الاتفاق على سرعة تفعيل المشروعات الكبرى وقضايا التعاون المشترك وتوسيع الشراكة خاصة ما يتعلق بالأمن الغذائي وفي مقدمتها المزرعة المصرية بالولايات الشمالية في السودان، ومزرعة الانتاج الحيواني بجانب زيادة استيراد اللحوم[٣]، وتم الاتفاق على وضع برنامج شراكة استراتيجية ثلاث سنوات وتدعيم الصناعة من خلال فتح مراكز لتدريب الشباب السوداني للإفادة من الخبرة المصرية، ودعم وزيادة التبادل التجاري، ثم زيارة رئيس الوزراء ووفد من الوزراء إلى السودان مرة أخرى في سبتمبر ٢٠١٢م وتم الاتفاق على افتتاح فرع البنك الأهلي المصري بالخرطوم في ٢٠ سبتمبر ٢٠١٢م برأس مالي ٥٠ مليون دولار والاتفاق على تسريع مشروع الربط الكهربائي، وإنشاء مدينة صناعية لدباغة الجلود بالخرطوم يتبعها معهد تكنولوجي لتدريب العمالة، وتوفير البيئة المناسبة للاستثمار والتوقيع على مذكرة تفاهم لتشجيع الاستثمارات، وتم التوقيع على بروتوكول التنفيذي لمشروع النقل البري للركاب والبضائع في فبراير ٢٠١٣م[٤].وفي ١٨ سبتمبر ٢٠١٢م زار رئيس

الوزراء هشام قنديل الخرطوم والتقى بالرئيس عمر البشير وبحث مع المسؤولين في السودان التعاون المشترك في جميع المجالات. وفي ٣ ديسمبر ٢٠١٢م استقبل الرئيس محمد مرسي عبد الرحمن الصادق المهدي، مساعد رئيس السودان[٥]وفي أبريل ٢٠١٣م زار الرئيس مرسي السودان وتم الاتفاق على إقامة مشروعات مشتركة خاصة في مجال الزراعة لسد احتياجات مصر من الحبوب والقمح وكذلك في مجال الثروة الحيوانية بما يفي احتياجاتها من اللحوم ويضمن الأمن الغذائي للبلدين، والاتفاق على سرعة أفتتاح الطريق البري شرق النيل والطريق الغربي والطريق الساحلي لتنشيط التجارة[٦].وعندما سقط نظام الرئيس محمد مرسي بثورة شعبية في يونيو ٢٠١٣م، اعتبرت الحكومة السودانية ما يجري في مصر شأنا داخليًا، ونأت بنفسها وكما سعى النظام المصري لتحسين علاقته بالنظام السوداني بزيارات قياسية متتالية لم تحدث في تاريخ البلدين. فقد التقى السيسي والبشير ٦ مرات منذ تولي السيسي مقاليد الأمور في مصر.جاءت زيارة الرئيس السوداني إلى مصر في يونيو ٢٠١٤م بعد تولي الرئاسة الرئيس عبد الفتاح السيسي وجاءت لتؤكد على الالتزام بالتعاون مع مصر في كافة المجالات وتم مناقشة سبل تفعيل أتفاق الحريات الأربع بين البلدين، وتم رفع تمثيل اللجنة المشتركة بين البلدين إلى المستوى الرئاسي لتجتمع مرة في القاهرة ومرة في الخرطوم[٧].٢٧ يوليو ٢٠١٤: قام الرئيس السيسي بزيارة للعاصمة السودانية الخرطوم، وكانت الزيارة للاطمئنان على صحة الرئيس عمر البشير وتهنئته بنجاح العملية الجراحية التي أجراها مؤخراً ومناقشة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك على الصعيدين الإقليمي والدولي، خاصة الأوضاع في ليبيا وسوريا والعراق وجنوب السودان وتبادل وجهات النظر بين الجانبين بشأن تلك الموضوعات[٨]. في ١٨ أكتوبر ٢٠١٤ ، قام الرئيس السوداني عمر البشير، بزيارة إلى مصر حيث التقى الرئيس عبد الفتاح السيسي، وشهد اللقاء استعراض عدد من جوانب العلاقات الثنائية بين البلدين، لاسيما فيما يتعلق بتعزيز العلاقات الاقتصادية، وزيادة التبادل التجاري، خاصة في ضوء افتتاح ميناء "قسطل / اشكيت" البري بين البلدين، وبحث إمكانية إنشاء منطقة للتجارة الحرة بينهما[٩]في ٢٣ مارس ٢٠١٥ ، قام الرئيس عبد الفتاح السيسي بزيارة للسودان للمشاركة في القمة الثلاثية المصرية السودانية الإثيوبية التي دعا إليها السودان والتي وقعت بموجبها البلدان الثلاثة على الاتفاق الإطاري الخاص بسد النهضة في ٢٧ مارس ٢٠١٥ ، قام الرئيس السوداني، عمر البشير، بزيارة لمصر لحضور القمة العربية في دورتها الـ ٢٦ بشرم الشيخ[١٠].وفي ٢ يوليو ٢٠١٥ : قام الرئيس السيسي بزيارة السودان للمشاركة في حفل تنصيب الرئيس المنتخب عمر البشير رئيساً للسودان لولاية جديدة، وعقب انتهاء مراسم التنصيب عقد اجتماعاً مع الرئيس البشير، وقدم له التهنئة مؤكدًا استعداد مصر الكامل لتقديم كافة أشكال الدعم للسودان من أجل تحقيق المزيد من التقدم والاستقرار، كما استعرض الجانبان تطورات الأوضاع على الساحتين العربية والإفريقية[١١].في أكتوبر ٢٠١٦، قام الرئيس السوداني، عمر البشير، بزيارة مصر، لترؤس وفد بلاده في أعمال اللجنة العليا المشتركة بين مصر والسودان، حيث منحه الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال هذه الزيارة وسام "نجمة الشرف"، تقديرًا لمشاركته بالوحدات العسكرية السودانية، التي خدمت على جبهة القتال في حرب الاستنزاف وحرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وجاء ذلك خلال مشاركة الرئيسين "السيسي" و"البشير" في العرض العسكري الذي أقيم بمقر الجيش الثاني الميداني بالتل الكبير بالإسماعيلية بمناسبة الاحتفال بذكرى نصر حرب أكتوبر[١٢]، في أكتوبر ٢٠١٦، عقدت اللجنة العليا المشتركة أولى دوراتها بالقاهرة، وقد تم رفع مستواها إلى المستوى الرئاسي، حيث ترأس السيسي والبشير اجتماعات اللجنة، فيما يعد تعبيرًا عما يربط الشعبين من مصير مشترك، وفي أكتوبر ٢٠١٦، تم التوقيع على وثيقة الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين، والتوقيع على ١٥ اتفاقية ومذكرة تفاهم وبرنامجاً تنفيذياً[١٣]وفي ٦ مارس ٢٠٢١ قام الرئيس عبد الفتاح السيسي بزيارة رسمية إلى جمهورية السودان، وهي تعد الأولى من نوعها عقب تشكيل مجلس السيادة الانتقالي، والتقى سيادته، السيد الفريق أول عبد الفتاح البرهان، رئيس مجلس السيادة الانتقالى السوداني، وتناولت المباحثات سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين على كافة الأصعدة، فضلاً عن مناقشة عدد من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، خاصة تطورات الأوضاع بمنطقة الحدود السودانية الإثيوبية والتحركات السودانية الأخيرة لبسط سيادة الدولة على حدودها الشرقية المتاخمة لإثيوبيا. كما تم التباحث حول مختلف المستجدات في منطقة القرن الإفريقي وشرق إفريقيا.وفي ٦ مارس ٢٠٢١، صرح الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أنه يرفض إعلان إثيوبيا عن نيتها تنفيذ المرحلة الثانية من ملء سد النهضة إذا لم تتوصل إلى اتفاق مع مصر والسودان. وأضاف السيسي؛ خلال كلمة في المؤتمر الصحفي بالخرطوم، عقب المباحثات مع رئيس مجلس السيادة السوداني، أنه تم التأكيد على حتمية العودة إلى مفاوضات جادة وفعالة بهدف التوصل، في أقرب فرصة ممكنة وقبل موسم الفيضان المقبل، إلى الاتفاق العادل الملزم قانونا بشأن ملء وتشغيل سد النهضة، وبما يحقق مصالح الدول الثلاث ويعزز من أواصر التعاون والتكامل بين بلداننا وشعوبنا[١٤]. وأكد تطابق رؤية مصر والسودان بخصوص "رفض أي نهج يقوم على السعي لفرض الأمر الواقع وبسط السيطرة على النيل الأزرق، من خلال إجراءات أحادية لا تراعي مصالح وحقوق دولتي المصب، وهو ما تجسد في إعلان إثيوبيا عن نيتها تنفيذ المرحلة الثانية من ملء سد النهضة حتى إذا لم تتوصل إلى اتفاق ينظم ملء وتشغيل هذا السد، وهو الإجراء الذي قد يهدد بإلحاق

أضرار جسيمة بمصالح مصر والسودان[١٥]. وتابع الرئيس المصري في كلمته: "بحثنا سبل إعادة إطلاق مسار المفاوضات من خلال تشكيل رباعية دولية تشمل الاتحاد الإفريقي والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بجانب الأمم المتحدة للتوسط في العملية التفاوضية". وأشار إلى أن هذه الإلية التي اقترحها السودان وأيدتها مصر ، تهدف إلى دعم جهود الرئيس فيليكس تشيسيكيدي رئيس الكونغو الديمقراطية، والتعظيم من فرص نجاح مسار المفاوضات. مؤكداً على ثقته التامة في قدرة تشيسيكيدي على إدارة هذه المفاوضات، وتحقيق اختراق فيها من أجل التوصل إلى الاتفاق المنشود[١٦]وفي يوم ١١ مارس ٢٠٢١ استقبل الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بقصر الاتحادية الدكتور عبد الله حمدوك، رئيس وزراء السودان، وذلك بحضور الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، والدكتور محمد معيط وزير المالية والوزير عباس كامل رئيس المخابرات العامة. وصرح السفير بسام راضي، المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، بأن اللقاء تناول "متابعة موضوعات العلاقات الثنائية بين الجانبين، في ضوء الزيارة الأخيرة للرئيس عبد الفتاح السيسي إلى الخرطوم، وكذلك تطورات القضايا الإقليمية محل الاهتمام المتبادل". واستعرض الجانبان آخر التطورات والجهود المشتركة بين مصر والسودان، فيما يتعلق بقضية سد النهضة، وجرى التوافق على تكثيف التنسيق الحثيث بين الجانبين في ظل المرحلة الدقيقة الحالية التي يمر بها ملف النهضة وتعزيز الاتصالات مع الأطراف الإقليمية والدولية، لتفعيل المقترح السوداني بتشكيل رباعية دولية تلك القضية، بما يساعد على التوصل لاتفاق قانوني شامل وملزم حول قواعد ملء وتشغيله سد النهضة، وقبل موسم الأمطار القادم[١٧].وتسعى وزارة الخارجية المصرية إلى الاستمرار في تطوير التعاون والعلاقات الثنائية مع السودان من خلال التركيز على المحاور التالية من خلال التأكيد على الدور المصري بشكل خاص والدور العربي بشكل عام في القضايا السودانية، والمساهمة في الوساطة بين شمال وجنوب السودان والتنسيق مع اللجنة العليا للاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية والأطراف الإقليمية والدولية، وأيضاً اتمام الزيارات على كافة المستويات والاجتماعات إلية التنسيق والتشاور السياسي ودعم مصر للسودان في ملفات دارفور وشرق السودان، والتواصل مع الجامعة العربية في جهودها الداعمة للسودان وتقديم المساعدات الانسانية.في ٢٠٢١/٤/١٢ أجرى الرئيس عبد الفتاح السيسي اتصالا هاتفيًا مع الفريق أول عبد الفتاح البرهان، رئيس مجلس السيادة الانتقالى السوداني، حيث أعرب الرئيس عن خالص تهنئته بمناسبة حلول شهر رمضان المعظم، متمنيًا لشعب وحكومة السودان الشقيق كل الخير والتقدم والرخاء ، وأعرب الفريق أول عبد الفتاح البرهان خلال الاتصال عن خالص تقديره على هذه التهنئة الكريمة من الرئيس، داعيًا الله العلي القدير أن يعيد هذه المناسبة على مصر، قيادة وشعبا، وعلى الأمتين العربية والاسلامية بالخير واليمن والبركات، وأن يحفظ مصر من كل سوء. أدت الأزمات المتعددة والمتكررة بين البلدين خروجها إلى العلن، رغم محاولة الطرفين عقد اللقاءات والزيارات المتكررة وتوقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية ومذكرات التفاهم.

المبحث الثاني العلاقات الاقتصادية

أن مقومات التواصل الاقتصادي بين مصر والسودان متوفر؛ حيث يشكل سكان الدولتين طاقة بشرية كبيرة مما يخلق سوقاً من حيث الحجم في استيعاب السلع والخدمات المقدمة مما يشجع على التبادل التجاري بين البلدين، وأيضاً العلاقات الاجتماعية التاريخية والتقارب الجغرافي بين البلدين، وكانت البنية الأساسية في تطوير هذا التكامل وكان يجب تطوير البنية الأساسية من طرق ووسائل النقل لتسهيل حركة التجارة والتبادل التجاري، بجانب مشاركة مصر والسودان في الكوميسا ومنظمة التجارة الحرة العربية الكبرى وقد مهد ذلك لمشروع التكامل، واتجاه كل دولة إلى الانفتاح الاقتصادي على الاقتصاد العالمي وتبني برامج للإصلاح الاقتصادي تسهل مشاركة القطاع الخاص الذي يعول عليه تفعيل مشروعات التكامل، وكان يجب التنسيق بين البلدين لتحديد ضوابط القطاع الخاص والاستثمار وهناك قبول شعبي من كلا البلدين لفكرة التكامل خاصة في ظل الإحساس بالوحدة والجوار في ظل تدخلات خارجية تحاول السيطرة؛ مما يؤدي إلى تشجيع التكامل الاقتصادي. بحث رئيس وزراء مصر عصام شرف أثناء زيارته للسودان تعزيز العلاقات الاقتصادية حيث تم توقيع تسع أتفاقيات ومذكرات تفاهم وبرامج تنفيذية للتعاون بين مجالات الأمن الغذائي والاستثمار وحماية البيئة والوقود الحيوي، ولكن لم يحدث تقدم ملموس في اتفاق الحريات الأربع أو تجدد المناقشات فيه؛ لتنفيذه بصورة جدية[١٨]. ونتيجة لثورة يناير وإنفصال الجنوب تراجع حجم التبادل التجاري بين البلدين؛ حيث وصل إلى ٥٦٣,٧ مليون دولار في عام ٢٠١١م وتراجع في ٢٠١٢م ووصل إلى ٤٧٥,٣ مليون دولار، لكن نتيجة للزيارات التي تمت بين البلدين والحرص على زيادة حجم التبادل التجاري فقد زاد حجمه في ٢٠١٣م ووصل إلى ٦٠٧,٧ مليون دولار، ثم عاد وزاد أيضاً في ٢٠١٤م خاصة بعد افتتاح ميناء قسطل أشكيت فمن المتوقع زيادة حجم التبادل التجاري إلى ٨٠% أو ٩٠%[١٩]وقد حرصت مصر على مواصلة سياساتها الرامية إلى تعزيز علاقات التكامل مع السودان في كافة المجالات، ولا سيما المجال الاقتصادي، والذي تزايدت أهميته في ظل الأزمة المالية العالمية وأزمة الغذاء العالمى ويتمثل ذلك الحرص في توقيع عدد من الاتفاقيات بين البلدين.

التبادل التجاري والاستثمارات شهدت العلاقات السودانية المصرية تقدماً خلال السنوات الماضية في الجوانب الاقتصادية والاستثمارية وتزايد تدفق رجال الأعمال بين البلدين الأمر الذي نتج عنه زيادة التبادل التجاري وضاعف عدد الشركات المصرية في السودان والعكس. بلغ حجم التبادل التجاري خلال ٢٠١٢م بين البلدين نحو ٥٠٠ مليون دولار، ومازال يميل إلى مصلحة مصر وبالمقارنة بالأعوام الماضية حدثت قفزات كبيرة. فيما يتعلق بالصادرات المصرية إلى السودان؛ فإن هناك عددا من الصادرات المصرية شهدت ولا تزال تشهد ارتفاعًا في قيمتها، وفي مقدمتها حديد التسليح والأثاث المعدني والسلع الغذائية ومصنوعات اللدائن والمنتجات البترولية والأدوية ومصنوعات من النحاس[٢٠]فيما يتعلق بحركة الواردات المصرية من السودان فقد سجلت ما قيمته ٣١,٦ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٨م مقابل ٤٠,٣ مليون دولار خلال عام ،٢٠٠٧م، بانخفاض قدره ٨,٧ مليون دولار، وتتركز واردات مصر من السودان في القطن الخام والسمسم والبذور الزيتية. أما عن قيمة الاستثمارات المصرية في السودان فقد بلغت في نهاية عام ٢٠١٢م ٢,٥ مليار دولار، بعد أن كانت لا تتجاوز ٨٢ مليون دولار ، بما يعني زيادتها ٣٠ ضعفاً خلال ٦ سنوات فقط، وتستأثر مصر بالمركز الثالث بين أهم الدول العربية المستثمرة في السودان، بينما يحتل السودان المركز ١٣ بين أهم الدول العربية المستثمرة في مصر بما قيمته ١٩٧,٢ مليون دولار[٢١].وتمثلت الاستثمارات المصرية في السودان في مجالات الصناعة بنسبة ٧٠,٥% والخدمات بنسبة ٢٨,٤% والقطاع الزراعي السوداني في المرتبة الثالثة بنسبة ١.١٪.

الاتفاقات التجارية بين مصر والسودان:اتفاقية "الكوميسا"[٢٢] تتم في إطارها المعاملات التجارية بين البلدين، وقد وقعت مصر على الانضمام إلى اتفاقية السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي «الكوميسا» في ٢٩ يونيو عام ١٩٩٨ ، وتم البدء في تطبيق الإعفاءات الجمركية على الواردات من الأعضاء اعتبارًا من ١٧ فبراير عام ١٩٩٩ ، ووقعت عليها ٩ دول هي مصر، السودان، كينيا موريشيوس زامبيا زيمبابوي جيبوتي، ملاوي، ومدغشقر.اتفاقية التجارة الحرة العربية[٢٣]: أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في فبراير ١٩٩٧، تسعى لإقامة منطقة تجارة حرة عربية؛ وفقا لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وتتماشى هذه المنطقة مع أحكام منظمة التجارة العالمية وقواعدها العامة المنظمة للتجارة العالمية، وبلغ عدد الدول التي انضمت إليها حتى الآن ١٧ دولة عربية، من بينهما مصر والسودان.

الاستثمارات بين البلدين:ارتفاعا ملحوظا شهدته الاستثمارات الاقتصادية بين البلدين، حتى وصلت في ٢٠١٨/٢٠١٩ ١,٩ مليون دولار، مقارنة بنحو ٣٠٠ ألف دولار عام ٢٠١٧/٢٠١٨، بنسبة ارتفاع بلغت ٥٣,٣% ، ولكنه شهد انخفاضًا مقارنة بالعام المالى ٢٠١٤ / ٢٠١٥ بنسبة ١٣,٦%، واستمرت الاستثمارات بين البلدين في التحسن، ففي العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ بلغت خلال الربع الثاني لتسجل نحو ٩,١ ملايين دولار[٢٤].مشروعات مصرية عديدة شيدت في السودان، وبلغت نحو ٢٢٩ مشروعًا خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٣ ، وذلك برأس مال بلغ نحو ١٠,٨ مليارات دولار، وقد تركزت في القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية، وقد بلغ إجمالي حجم الاستثمارات السودانية في مصر خلال الفترة نفسها نحو ٩٧ مليون دولار أمريكي ممثلة في ٣١٥ شركة سودانية مستثمرة. وتضمن التقرير: إن العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان تمتاز بالقوة والاستدامة، وتجمعهما عدة اتفاقيات اقتصادية من بينها اتفاقية الكوميسا وأوضح التقرير أن حجم التبادل التجاري بين مصر والسودان بلغ نحو ٧١٨ مليون دولار في عام ٢٠٢١م، ومن أهم الصادرات المصرية إلى السودان المواد الغذائية والمنتجات الصناعية والكيماويات. وأضاف التقرير أن من أهم الواردات المصرية من السودان القطن والفول السوداني، وفي أكتوبر ٢٠١٨ تم توقيع ١٢ مذكرة تفاهم وبرنامجاً تنفيذياً، لتعزيز التعاون بين البلدين، ويتم تنفيذ مشروعات الربط الكهربائي بين البلدين بقدرة ٧٠ ميجاوات مرحلة أولى.وقد أكدت نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة حرص الدولة المصرية على تنمية وتطوير أطر التعاون الاقتصادى المشترك مع دولة السودان الشقيقة فى مختلف المجالات وعلى كافة الأصعدة، مشيرة إلى أهمية تعزيز الجهود المشتركة للإفادة من دعم القيادة السياسية وكذا الفرص والمقومات الكبيرة في البلدين وترجمتها إلى مشروعات تعاون ملموسة ترقى لطموحات الشعبين الشقيقين؛ وتصب في مصلحة الاقتصادين المصرى والسوداني على حد سواء[٢٥].وجاء ذلك في سياق كلمة الوزيرة خلال ترؤسها وآمال صالح سعد وزيرة التجارة والتموين السودانية اجتماعات اللجنة التجارية المصرية السودانية المشتركة والتي عقدت بالقاهرة على مدار يومين، وذلك بحضور إبراهيم السجيني، مساعد الوزيرة للشؤون الاقتصادية، ورئيس الجانب المصري في الاجتماعات التحضيرية للجنة وعيسى شاطر، وكيل وزارة التجارة بجمهورية السودان ورئيس الجانب السوداني في الاجتماعات التحضيرية.وقالت الوزيرة : إن السودان تعد إحدى أهم الدول العربية والإفريقية التي ترتبط مع مصر بعلاقات متميزة على كافة الأصعدة الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، مشيرة إلى أهمية تعزيز الجهود المشتركة لتذليل كافة العقبات التي قد تعترض انسياب حركة التجارة البينية بين البلدين والتي بلغت خلال عام ٢٠٢١ نحو مليار و ١٦٥ مليون دولار مقارنة بنحو ٧٢٥ مليون دولار عام ٢٠٢٠ بنسبة زيادة بلغت ٦٠% وبفارق . ٤٤٠ مليون دولار[٢٦].ولفتت جامع إلى الدور المهم للجنة التجارية المصرية السودانية في خلق مناخ من التواصل الدائم بين البلدين الشقيقين؛ وبما يسهم في تطوير العلاقات

الاقتصادية المشتركة لاسيما خلال المرحلة الحالية، والتي تشهد تداعيات وتحديات اقتصادية عالمية ناجمة عن جائحة كورونا والأزمة الروسية الأوكرانية.ونوهت الوزيرة إلى الرغبة المشتركة لدوائر رجال الأعمال بالبلدين لتنمية التعاون الاقتصادي المشترك وحرصها على دعم العلاقات الثنائية لمواجهة أية تحديات قد تطرأ على الساحة الدولية، مشيرة إلى أهمية بذل المزيد من الجهود على المستويين المحلي والإقليمي لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية الحالية.وحول التعاون في مجال المواصفات والتقييس : أوضح مساعد الوزيرة للشؤون الاقتصادية أنه تم الاتفاق على ضرورة عقد الاجتماع الثاني عشر للجنة الفنية في مجال المواصفات والمقاييس بين البلدين خلال الربع الاخير من العام الجاري، وتفعيل مذكرة التفاهم الخاصة بشهادات المطابقة للفحص المسبق قبل الشحن للصادرات المصرية إلى السودان والموقعة بين الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات والهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة وهيئة المواصفات والمقاييس السودانية. وفي ، ، مجال الحجر البيطري، لفت السجيني إلى أن الجانبين اتفقا على دراسة إمكانية اقامة محجر بيطري مشترك للإبل على الحدود المشتركة بين البلدين، وتوحيد الأجراءات المحجرية البيطرية لتسهيل دخول الإبل إلى مصر، ودعوة الجانب السوداني إلى زيارة مصر للوقوف على الإجراءات البيطرية المطبقة في المنشآت المصرية المعتمدة من المنظمة العالمية للصحة الحيوانية (OIE) في مجال تصدير الدواجن الحية.وأضاف السجيني: أن الجانبين اتفقا أيضاً على ضرورة تعزيز التعاون بين البلدين في مجالات الحجر الزراعي والتموين والتجارة الداخلية، والمجال المصرفي، البيطرية، وإصدار التأشيرات لرجال الأعمال السودانيين الوافدين إلى مصر.

المبحث الثالث العلاقات العسكرية

تعد العلاقات مع السودان علاقات استراتيجية؛ وتمس الأمن القومى المصرى في ضوء الروابط التاريخية التي تجمع بين الشعبين والمصالح المشتركة في كافة المجالات، وهو ما انعكس في تفاعلات العلاقات الرسمية، والتي ساعدت في توثيق العلاقات الثنائية.بعد تولي الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك منصبه، تصاعد التعاون العسكري بين الجانبين بشكل أكبر ، إذ قدمت مصر للجيش السوداني كميات كبيرة من المعدات والمنظومات العسكرية السوفياتية والصينية والمصرية الصنع، خلال الفترة الممتدة بين العامين ١٩٨٠ و ١٩٨٩ شملت عربات استطلاع مدرعة سوفياتية الصنع من نوعي (BRDM-١١٢) ، وصواريخ مضادة للدبابات من نوع "سوينج فاير"، ومدفعية ميدان مقطورة سوفياتية وصينية الصنع من عياري ١٢٢ و ١٣٠ ملم، وناقلات جند سوفياتية مدرعة من نوع (BTR-١٥٢) ، إلى جانب منظومات سوفياتية للدفاع الجوي، وعربات مدرعة مصرية الصنع من نوعي "الوليد" و "فهد"[٢٧].ظلت العاصمة الخرطوم تتلقى هذه الدفعات من الأسلحة خلال فترة الثمانينيات، إلى أن وصل العميد عمر حسن البشير – خريج الكلية الحربية المصرية – إلى سدة الحكم في السودان عبر انقلاب عسكري في يونيو ١٩٨٩ ، إذ اتسمت العلاقات بين مصر والسودان بشكل عام في عهده بالتقلب المستمر, وفي بداية عهده، زار القاهرة وكانت أول وجهة خارجية له، وأعلن عزمه على إدامة التعاون مع مصر على كل المستويات، ومنها الجانب العسكري – لكن اتضح للقاهرة خلال النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي أن توجهات النظام الجديد تحمل ملامح لا تتوافق مع التوجهات المصرية.اعتمدت الخرطوم في هذه المرحلة وحتى أوائل العقد الأول من الألفية الجديدة على التسليح الصيني والإيراني، إذ تلقت شحنات من الأسلحة الإيرانية، كما ساعدت طهران الصناعات العسكرية السودانية على المستوى اللوجيستي والفني"[٢٨]. ووقع الجانبان في منتصف التسعينيات اتفاقاً تزوّد طهران بموجبه الخرطوم بالنفط والأسلحة، إلى جانب المساعدات المالية لشراء أسلحة من الصين، غير أنّ العزلة الإقليمية والدولية التي تم فرضها على الخرطوم جراء هذا الموقف أدت إلى لجوئها إلى مصر كي تسهم في انفتاحها على العالم، وهو ما استدعى من نظام البشير عدة إجراءات تحسنت العلاقات تدريجياً بين الجانبين، غير أن الشق العسكري منها ظل يشوبه الجمود حتى العام ٢٠١٤م.**تصاعد العلاقات العسكرية بين الجانبين:**تمثلت الخطوة الأولى في طريق عودة العلاقات العسكرية بين الجانبين، في الزيارة التي قام بها إلى مصر في فبراير ٢٠١٤م الفريق أول ركن مهندس عبد الرحيم محمد حسين، وزير الدفاع الوطني السوداني، على رأس وفد رفيع المستوى عقد سلسلة من المباحثات مع وزير الدفاع المصري آنذاك المشير عبد الفتاح السيسي. تلت هذه الزيارة سلسلة من اللقاءات، بدا من خلالها أن كلا الجانبين شرع فعلياً في تعزيز العلاقات العسكرية بينهما إلى مستويات غير مسبوقة"[٢٩].في أبريل ٢٠١٥ ، قام الفريق أول مصطفى عثمان عبيد سالم، رئيس هيئة الأركان المشتركة السودانية، بزيارة القاهرة وعقد مباحثات مع رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية الفريق محمود حجازي[٣٠].في العام ٢٠١٦، تم عقد جولتي مباحثات: ضمت الجولة الأولى من الجانب المصري كلاً من وزير الدفاع ورئيس الاركان الفريق أول صدقي صبحي، القائد العام للقوات المسلحة، ومن الجانب السوداني الفريق الركن علي محمد سالم رئيس هيئة الاستخبارات العسكرية السودانية، والجولة الثانية ضمت من الجانب المصري كلاً من وزير الدفاع ورئيس الأركان، ومن الجانب السوداني الفريق أول مهندس ركن عماد الدين مصطفى عدوى، رئيس الأركان المشتركة للقوات المسلحة السودانية"[٣١].في أغسطس ٢٠١٧ ،

التقى القائد العام للقوات المسلحة المصرية الفريق أول صدقي صبحي مع الفريق أول ركن عوض محمد أحمد بن عوف وزير الدفاع الوطني السوداني في القاهرة. وتم خلال هذا الاجتماع الاتفاق على عقد اجتماع للجنة العسكرية المشتركة بين الجانبين، بهدف تعزيز التعاون والتنسيق بينهما على الحدود[٣٢].ثم تكثفت اللقاءات بين الجانبين خلال العام ٢٠١٨م ففي أغسطس عقد كلا الجانبين الاجتماع الخامس للجنة العسكرية المشتركة بينهما في العاصمة السودانية الخرطوم، بحضور رئيس أركان القوات المسلحة المصرية الفريق محمد فريد. وقد تبع هذا الاجتماع زيارة قام بها وزير الدفاع المصري، الفريق أول محمد زكي، إلى الخرطوم في نوفمبر ٢٠١٨م ، ثم لقاء جمع بينه وبين وزير الدفاع السوداني الفريق أول عوض محمد أحمد بن عوف، على هامش معرض الصناعات الدفاعية المصرية (أيديكس)[٣٣].**مرحلة الدعم الكامل:**بعد سقوط نظام البشير في العام ٢٠١٩ م بدأت مرحلة جديدة من العلاقات العسكرية بين الجانبين، تم تدشينها خلال الاجتماع السادس للجنة العسكرية المشتركة بينهما، والذي عقد في شهر يوليو ٢٠١٩م، وترأس الجانب المصري فيه رئيس أركان القوات المسلحة المصرية، الفريق محمد فريد، فيما ترأس الوفد السوداني رئيس الأركان الفريق هاشم عبد المطلب[٣٤]، تم خلال هذا الاجتماع وضع أسس تطوير العلاقات العسكرية بين الجانبين، والتي اتضح من خلال مراحلها اللاحقة أنها تستهدف الوصول بهذه العلاقات إلى مستويات غير مسبوقة.وفي نوفمبر ٢٠٢٠م كان التطور المفصلي الأول في هذه العلاقة، حين نفذ كلا الجانبين – للمرة الأولى في تاريخهما – مناورات جوية عسكرية مشتركة تحت اسم "نسور النيل – ١"، جرت فصولها على الأراضي السودانية، بحضور الفريق محمد فريد رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية. وخلالها تدرب للمرة الأولى الطيارون المصريون والسودانيون على تكتيكات استخدام المقاتلات الروسية الصنع في تنفيذ المهام الجوية كافة، بما فيها مهام الدورية القتالية، والاستطلاع الحر، وعمليات الاعتراض والقصف، إلى جانب التدرب على العمليات الفنية واللوجستية المصاحبة للمجهود الجوي[٣٥]، وهو ما يمثل سابقة في العلاقات بين الجانبين ستسهم بشكل كبير في رفع كفاءة سلاح الجو السوداني، الذي تأثرت كفاءته القتالية على مدار السنوات الماضية بفعل عدة عوامل، من بينها انفصال جنوب السودان والنزاع في دارفور، وكذا العقوبات التي ظلت مفروضة على السودان لعقود طويلة.وقد شهدت العلاقات العسكرية بين البلدين تطورا كبير ففي ١ مارس ٢٠٢١، حيث استقبل رئيس هيئة الأركان السوداني، محمد عثمان الحسين، نظيره رئيس الأركان العامة للجيش المصري، محمد فريد حجازي في الخرطوم. وحسب مصادر إعلامية عسكرية سودانية، فإن الخطوة تجئ في فاتحة زيارة رئيس الأركان العامة للجيش المصري للخرطوم، والتي يشهدها خلالها ختام المباحثات الجارية بين الجيشين والتي تستغرق ثلاثة أيام، وأضاف: سيتم في ختامها التوقيع – اتفاقية تعاون مشترك"[٣٦].وفي ٢ مارس ٢٠٢١، وقعت مصر والسودان اتفاقية للتعاون العسكري بين البلدين، على هامش زيارة رئيس أركان الجيش المصري الفريق محمد فريد إلى الخرطوم. وقال رئيس أركان الجيش السوداني، الفريق أول ركن محمد عثمان الحسين، في أعقاب التوقيع: إن الهدف من الاتفاق هو تحقيق الأمن القومي للبلدين لبناء قوات مسلحة مليئة بالتجارب والعلم"، موجها الشكر إلى مصر لوقوفها بجانب السودان في المواقف الصعبة"[٣٧]، من جانبه أكد الفريق محمد فريد، رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية، أن القاهرة تسعى لترسيخ الروابط والعلاقات مع السودان في كافة المجالات خاصة العسكرية والأمنية، والتضامن كنهج استراتيجي تفرضه البيئة الإقليمية والدولية". وأضاف رئيس الأركان المصري: إن السودان ومصر يواجهان تحديات مشتركة وإن هناك تهديدات متعددة تواجه الأمن القومي في البلدين"، مبديا استعداد بلاده لتلبية كل طلبات السودان في المجالات العسكرية كافة واصفا مستوى التعاون العسكري مع السودان بأنه غير مسبوق[٣٨]وفي ١٩ مارس ٢٠٢١م أعلنت السلطات السودانية وصول معدات وآليات عسكرية . ميناء بورتسودان من الجيش المصري، وذلك في إطار بروتوكولات التعاون المشترك. وذكرت وكالة الأنباء السودانية الرسمية "سونا"[٣٩]. أنه وفق بروتوكولات التعاون المشترك والتوامة بين قيادتي سلاح المهندسين السوداني وسلاح المهندسين المصري رفد السلاح المصري نظيره السوداني بمعدات وآليات وصلت مؤخرا إلى ميناء بورتسودان وأشارت الوكالة إلى أن "هذه المعدات تستخدم في بناء وتشييد الطرق والأعمال المدنية الأخرى، وتعتبر إضافة حقيقية لسلاح المهندسين السوداني".

الخاتمة

لبناء شراكة استراتيجية جديدة بين مصر والسودان يمكن الاستفادة من الفرص والامكانات والتي من ابرزها:الانفتاح المصري على جميع الاطراف الفاعلة في المشهد السياسي السوداني من أجل دعم عملية الانتقال السلمي وبناء مؤسسات الحكم المدني، يمكن لمصر وحلفائها الاقليميين، مثل السعودية والامارات وباقي دول الخليج ومجموعة اصدقاء السودان تقديم المساعدة اللازمة لضمان تنفيذ اتفاق جوبا للسلام، وانضمام جميع الاطراف المسلحة اليه بما يحقق الاستقرار والأمن للسودان، اقامة علاقات متوازنة مع السودان، وهنا يمكن لمصر ان تقيد النظر في مشروع قناة جونجلي في جنوب السودان، باعتباره أحد المشروعات المهمة لتعظيم الاستفادة من موارد النهر ومن الواضح ان الراحل (جون جارنج) كان يتفهم اهمية هذا المشروع، بيد ان اشكاليات الحرب الأهلية التي شهدها جنوب السودان عقب الاستقلال مثلت حجز عثرة امام تحقيق هذه الرؤية، وعلى أية

حال يمكن التمويل على دولتي السودان من خلال منظور الشراكة الاستراتيجية التعاونية في دعم الموقف المصري من اتفاقية (عنتيبي) الخاصة بمياه النيل. الاستفادة من تحولات الموقف السوداني في مفاوضات سد النهضة والبناء عليها، فمن الواضح ان النهج السياسي الذي بينته الحكومة الانتقالية، والذي يؤكد فقط الجوانب الفنية، لا يتماشى تماماً مع المصالح المصرية. وقد قامت مصر بالدخول في شراكات اقليمية، لمواجهة مخاطر التهديدات الامنية التي يعاني منها السودان وليبيا، وهنا يمكن الحديث عن تنسيق أمني واستخباراتي وسياسي يشمل دول الساحل والصحراء لاحتواء أي امكانية لتهريب السلاح والافراد من الداخل الليبي، أما على المستويين المتوسط وبعيد المدى، فيمكن العمل من خلال مسارين متلازمين، يهدف أولهما إلى تدعيم الروابط الثقافية والاجتماعية ورفع مستوى التجارة والاستثمار بين البلدين، أما الثاني فأنه يمكن أن يفضي إلى اقامة مناطق تكامل اقليمي بين مصر والسودان بدولتيه عندئذ يتم تجاوز مشكلات الحدود والمياه والأمن وتصبح المنطقة باهميتها الجيوستراتيجية نطاقاً تكاملياً يعود بالنفع على جميع الشعوب القاطنة فيه، وذلك وفقاً لمبدأ (الربح للجميع) على ان ذلك كله رهن بمستقبل عملية الانتقال السلمي للسلطة في السودان بعد انتهاء مدة الحكومة الانتقالية، وان النهج الذي تبناه الرئيس عبد الفتاح السيسي منذ توليه السلطة تجاه السودان، وتأكيده اهمية دعم الروابط الاستراتيجية بين البلدين يمثل علاقة فارقة تتجاوز سلبيات الماضي، وتؤسس لعهد جديد وعلى سبيل المثال، فأنه على الرغم من نمو حجم التبادل التجاري بين مصر والسودان والذي يصل إلى نحو مليار دولار سنوياً، كما يقدر حجم الاستثمارات المصرية في السودان بنحو ١٠,١ مليارات دولار وان ذلك لا يلبي طموحات البلدين، ويلاحظ ان التمويل في المرحلة الجديدة على آليات كسب العقول والقلوب لتصحيح اخطاء وسلبيات الماضي يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح، ومن ذلك تبني مبدأ دبلوماسية المساعدات كما حدث في مناسبتين أولهما جائحة كورونا، والثانية كارثة الفيضانات التي تعرض لها السودان، حيث كانت مصر من اولى الدول التي سارعت بمديد العون لاشقائها في السودان، وان اهمية النيل بالنسبة لكل من مصر والسودان، بالإضافة إلى عمق الروابط الثقافية والحضارية التي تجمع بين شعبيهما تفرض دوماً ضرورة التعاون والتنسيق مع السودان في إطار مفاهيم الشراكة التعاونية، بغض النظر عن طبيعة التحديات القائمة.

قائمة الهوامش

(١) محمد زين العابدين عثمان، "مستقبل العلاقات السودانية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير"، تاريخ النشر : ٢٧ يونيه ٢٠١٢م، تاريخ الدخول : ١٠ سبتمبر ٢٠٢٢م ، متاح على: http://www.alrakobanet

(٢) اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في اصول النظريات، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، طبعة خاصة، ١٩٩١، ص٣٦.

(٣) محمد الحسن الفاضل، "مستقبل العلاقات السودانية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير"، مجلة الراصد للبحوث والعلوم، العدد ١٣٢، السودان، ٢٠١٣م، ص ٦٠.

(٤) ادم احمد عبد الله، العلاقات السودانية المصرية من منظور الأمن القومي ١٩٦٩ – ٢٠٠٢، اطروحة دكتوراه، جامعة أم درمان الاسلامية، ٢٠٠٢، ص٨٤.

(٥) عبد الرحمن احمد محمد، التحولات في النظام الدولي ومستقبل العلاقات السودانية المصرية – دراسة حالة الصحيفة الاهرام، اطروحة دكتوراه، مركز البحوث والدراسات الافريقية، جامعة افريقيا العالمية، القاهرة، ١٩٨٩ – ٢٠٠٢، ص٤٢.

(٦) عبد الله الفاضل عمر، العلاقات السودانية المصرية في فترة الرئيس محمد مرسي، الجزيرة نت ٢٠١٣م.

(٧) بيان الخارجية السودانية، زيارة الرئيس السوداني إلى مصر في يونيو ٢٠١٤م.

(٨) خبار مصر، أولويات طموحة للدبلوماسية المصرية إقليميا ودوليا" ، تاريخ النشر : ١٢ ابريل ٢٠١٥، تاريخ الدخول: ٢ مايو ٢٠١٦م ، متاح علي: http://www.egynews.net.

(٩) حنان الشيخ محمد علي، العلاقات السودانية المصرية ١٩٥٦ – ١٩٥٨، جامعة الخرطوم، الخرطوم، ٢٠٠٦، ص٧٨.

(١٠) نعمة فؤاد عبد السلام يوسف، العلاقات السياسية والاقتصادية بين السودان ومصر، ١٩٥٦ – ٢٠٠٥، اطروحة دكتوراه، جامعة النيلين، ٢٠٠٧، ص٨٨.

(١١) الهيئة العامة للاستعلامات ، العلاقات السودانية المصرية ، تاريخ النشر : ١٩ مايو ٢٠١٦م، متاح علي
http://www.sis.gov.eg/Ar/story.aspx?sid-124z

(١٢) موسى أحمد عمر ، العلاقات السودانية المصرية ، الجزيرة نت ، ٢٠١٧م.

(١٣) المعتز عباس نور الدائم علي، العلاقات السودانية المصرية ومحاولات التكامل، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الاسلامية، ٢٠٠٨، ص٧٢.

(١٤) المؤتمر الصحفي للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ورئيس مجلس السيادة السوداني ، الخرطوم، ٦ مارس ٢٠٢١م عضو أتحاد الجامعات العربية.

(١٥) محمد سعيد محمد الحسن، السودان ومصر والمصير المشترك، دار النهضة، القاهرة، ١٩٧٨، ص٤٨.

(١٦) عبد اللطيف محمد البوني، تجربة نميري الاسلامية في السودان، الخرطوم، معهد البحوث والدراسات الاجتماعية، ١٩٩٥، ص٩٦.

(١٧) وكالة السودان للأنباء (سونا)، زيارة عبد الله حمدوك رئيس وزراء السودان مصر ١١ مارس ٢٠٢١م.

(١٨) فاطمة إبراهيم محمد، "مستقبل التكامل ل السوداني المصري بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، دار المنظمومة، العدد:

٤٠، يناير ٢٠١٤م، القاهرة، ص ١٨.

(١٩) محمد إبراهيم يوسف" التكامل المصري السوداني في ظل انفصال جنوب السودان : دراسة في الامكانيات والتحديات" ، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية القاهرة، ٢٠١٤م.

(٢٠) الهيئة العامة للاستعلامات الاقتصاد المصري "الاقتصاد المصري بعد ثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو"، تاريخ النشر ٢ نوفمبر ٢٠١٤م، متاح على http://www.sis.gov.eg/ar/Templates/Articles

gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=1660#.VyDBLv197c.

(٢١) حيدر ابراهيم علي، أزمة الاسلام السياسي، الجبهة الاسلامية القومية في السودان، الاسكندرية، النيل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، ١٩٩٢، ص٢٨.

(٢٢) الهيئة العامة للاستعلامات، توقيع مصر على إتفاقية الكوميساء ٢٩ يونيو عام ١٩٩٨م.

(٢٣) الهيئة العامة للاستعلامات توقيع مصر على اتفاقية التجارة الحرة العربية، فبراير ١٩٩٧م.

(٢٤) الهيئة العامة للاستعلامات العلاقات الاقتصادية بين البلدين، ٢٠١٩م.

(٢٥) إسلام سعيد، وزيرة التجارة والصناعة المصرية نيفين جامع تؤكد ٦٠٪ زيادة في معدلات التبادل التجاري بين مصر والسودان عام ،٢٠٢١م، جريدة اليوم السابع، ١٠ أغسطس ٢٠٢٢م.

(٢٦) مروى ممدوح سالم، العلاقات المصرية السودانية وأزمة الثقة السياسية الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد ١٢٦، اكتوبر ١٩٩٦، ص١٤٢.

(٢٧) فارس النو محمد، تاريخ العلاقات العسكرية السودانية المصرية، دار الوثائق القومية، الخرطوم، ٢٠٠٠م.

(٢٨) سيف الدين مصطفى الماحي، العلاقات العسكرية بين السودان وإيران، ١٩٩٠م – ٢٠١٣م.

(٢٩) وكالة السودان للأنباء (سونا)، ملف العلاقات العسكرية السودانية المصرية، ٢٠١٤م – ٢٠١٩م.

(٣٠) سارة عثمان مكي، العلاقات المصرية السودانية ٢٠٠٠ – ٢٠١٠، اطروحة دكتوراه، جامعة الخرطوم، ٢٠١٥، ص١٨٤.

(٣١) محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي والاقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٦٨.

(٣٢) فارس النور محمد، تاريخ العلاقات العسكرية السودانية المصرية، دار الوثائق القومية، الخرطوم، ٢٠٠٠، ص٨٦.

(٣٣) مدني محمد أحمد، علاقات السودان الخارجية، البعد العربي والافريقي، الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنشر، ١٩٩٠، ص٣٢.

(٣٤) وكالة السودان للأنباء (سونا)، العلاقات العسكرية السودانية المصرية بعد سقوط نظام البشير، الخرطوم، ٢٠٢٠ م.

(٣٥) وكالة السودان للأنباء (سونا)، مناورات نسور النيل – ١ ، نوفمبر ٢٠٢٠م.

(٣٦) وكالة السودان للأنباء (سونا)، زيارة رئيس الأركان العامة للجيش المصري محمد فريد حجازي الخرطوم، ٤ مارس ٢٠٢١م، الجزيرة نت.

(٣٧) وكالة السودان للأنباء (سونا)، توقيع اتفاقية للتعاون العسكري بين البلدين، الخرطوم، ٢ مارس ٢٠٢١م.

(٣٨) تصريح الفريق محمد فريد، رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية ، وكالة السودان للأنباء (سونا)، الخرطوم ٢٠ مارس ٢٠٢١م.

(٣٩) وكالة السودان للأنباء (سونا)، الخرطوم، ١٩ مارس ٢٠٢١م.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب:

١) اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في اصول النظريات، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، طبعة خاصة، ١٩٩١.
٢) حنان الشيخ محمد علي، العلاقات السودانية المصرية ١٩٥٦ – ١٩٥٨، جامعة الخرطوم، الخرطوم، ٢٠٠٦.
٣) حيدر ابراهيم علي، أزمة الاسلام السياسي، الجبهة الاسلامية القومية في السودان، الاسكندرية، النيل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، ١٩٩٢.
٤) سيف الدين مصطفى الماحي، العلاقات العسكرية بين السودان وإيران، ١٩٩٠م – ٢٠١٣م.
٥) عبد اللطيف محمد البوني، تجربة نميري الاسلامية في السودان، الخرطوم، معهد البحوث والدراسات الاجتماعية، ١٩٩٥.
٦) عبد الله الفاضل عمر، العلاقات السودانية المصرية في فترة الرئيس محمد مرسي، الجزيرة نت ٢٠١٣م.
٧) فارس النو محمد، تاريخ العلاقات العسكرية السودانية المصرية، دار الوثائق القومية، الخرطوم، ٢٠٠٠م.
٨) فارس النور محمد، تاريخ العلاقات العسكرية السودانية المصرية، دار الوثائق القومية، الخرطوم، ٢٠٠٠.
٩) محمد سعيد محمد الحسن، السودان ومصر والمصير المشترك، دار النهضة، القاهرة، ١٩٧٨.
١٠)محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي والاقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٣.
١١)مدني محمد أحمد، علاقات السودان الخارجية، البعد العربي والافريقي، الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنشر، ١٩٩٠.
١٢)موسى أحمد عمر ، العلاقات السودانية المصرية ، الجزيرة نت ، ٢٠١٧م.

ثانياً: البحوث والدراسات:

١) إسلام سعيد، وزيرة التجارة والصناعة المصرية نيفين جامع تؤكد ٦٠٪ زيادة في معدلات التبادل التجاري بين مصر والسودان عام ٢٠٢١م، جريدة اليوم السابع، ١٠ أغسطس ٢٠٢٢م.
٢) بيان الخارجية السودانية، زيارة الرئيس السوداني إلى مصر في يونيو ٢٠١٤م.
٣) تصريح الفريق محمد فريد، رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية ، وكالة السودان للأنباء (سونا)، الخرطوم ٢٠ مارس ٢٠٢١م.
٤) فاطمة إبراهيم محمد، "مستقبل التكامل ل السوداني المصري بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، دار المنظمومة، العدد ٤٠، يناير ٢٠١٤م، القاهرة.
٥) محمد الحسن الفاضل، "مستقبل العلاقات السودانية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير"، مجلة الراصد للبحوث والعلوم، العدد ١٣٢، السودان، ٢٠١٣م.
٦) مروى ممدوح سالم، العلاقات المصرية السودانية وأزمة الثقة السياسية الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد ١٢٦، اكتوبر ١٩٩٦.
٧) الهيئة العامة للاستعلامات العلاقات الاقتصادية بين البلدين، ٢٠١٩م.
٨) الهيئة العامة للاستعلامات توقيع مصر على اتفاقية التجارة الحرة العربية، فبراير ١٩٩٧م.
٩) الهيئة العامة للاستعلامات، توقيع مصر على إتفاقية الكوميساء ٢٩ يونيو عام ١٩٩٨م.
١٠) وكالة السودان للأنباء (سونا)، الخرطوم، ١٩ مارس ٢٠٢١م.
١١) وكالة السودان للأنباء (سونا)، العلاقات العسكرية السودانية المصرية بعد سقوط نظام البشير، الخرطوم، ٢٠٢٠ م.
١٢) وكالة السودان للأنباء (سونا)، توقيع اتفاقية للتعاون العسكري بين البلدين، الخرطوم، ٢ مارس ٢٠٢١م.
١٣) وكالة السودان للأنباء (سونا)، زيارة رئيس الأركان العامة للجيش المصري محمد فريد حجازي الخرطوم، ٤ مارس ٢٠٢١م، الجزيرة نت.
١٤) وكالة السودان للأنباء (سونا)، ملف العلاقات العسكرية السودانية المصرية، ٢٠١٤م – ٢٠١٩م.
١٥) وكالة السودان للأنباء (سونا)، مناورات نسور النيل – ١ ، نوفمبر ٢٠٢٠م.
١٦) وكالة السودان للأنباء (سونا)، زيارة عبد الله حمدوك رئيس وزراء السودان مصر ١١ مارس ٢٠٢١م.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح:

١) ادم احمد عبد الله، العلاقات السودانية المصرية من منظور الأمن القومي ١٩٦٩ – ٢٠٠٢، اطروحة دكتوراه، جامعة أم درمان الاسلامية، ٢٠٠٢.
٢) سارة عثمان مكي، العلاقات المصرية السودانية ٢٠٠٠ – ٢٠١٠، اطروحة دكتوراه، جامعة الخرطوم، ٢٠١٥.
٣) عبد الرحمن احمد محمد، التحولات في النظام الدولي ومستقبل العلاقات السودانية المصرية – دراسة حالة الصحيفة الاهرام، اطروحة دكتوراه، مركز البحوث والدراسات الافريقية، جامعة افريقيا العالمية، القاهرة، ١٩٨٩ – ٢٠٠٢.

٤) محمد إبراهيم يوسف" التكامل المصري السوداني في ظل انفصال جنوب السودان : دراسة في الامكانيات والتحديات" ، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية القاهرة، ٢٠١٤م.

٥) المعتز عباس نور الدائم علي، العلاقات السودانية المصرية ومحاولات التكامل، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الاسلامية، ٢٠٠٨.

٦) المؤتمر الصحفي للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ورئيس مجلس السيادة السوداني ، الخرطوم، ٦ مارس ٢٠٢١م عضو أتحاد الجامعات العربية.

٧) نعمة فؤاد عبد السلام يوسف، العلاقات السياسية والاقتصادية بين السودان ومصر، ١٩٥٦ – ٢٠٠٥، اطروحة دكتوراه، جامعة النيلين، ٢٠٠٧.

رابعاً: المواقع الإلكترونية:

١) محمد زين العابدين عثمان، "مستقبل العلاقات السودانية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير"، تاريخ النشر : ٢٧ يونيه ٢٠١٢م، تاريخ الدخول : ١٠ سبتمبر ٢٠٢٢م ، متاح على: http://www.alrakobanet

٢) خبار مصر، أولويات طموحة للدبلوماسية المصرية إقليميا ودوليا" ، تاريخ النشر : ١٢ ابريل ٢٠١٥، تاريخ الدخول: ٢ مايو ٢٠١٦م ، متاح علي: http://www.egynews.net.

٣) الهيئة العامة للاستعلامات ، العلاقات السودانية المصرية ، تاريخ النشر : ١٩ مايو ٢٠١٦م، متاح علي

٤) الهيئة العامة للاستعلامات الاقتصاد المصري "الاقتصاد المصري بعد ثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو"، تاريخ النشر ٢ نوفمبر ٢٠١٤م، متاح على http://www.sis.gov.eg/ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=.gov.eg/Ar/Templates/Articles

(١Ismail Sabri Muqallid, International Political Relations: A Study in the Fundamentals of Theories, Academic Library, Cairo, Special Edition, 1991.

(٢Hanan Al-Sheikh Muhammad Ali, Sudanese-Egyptian Relations 1956-1958, University of Khartoum, Khartoum, 2006.

(٣Haidar Ibrahim Ali, The Crisis of Political Islam, The National Islamic Front in Sudan, Alexandria, Nile Publishing and Distribution, Fourth Edition, 1992.

(٤Saif Al-Din Mustafa Al-Mahi, Military Relations between Sudan and Iran, 1990-2013.

(٥Abdul Latif Muhammad Al-Buni, Nimeiri's Islamic Experience in Sudan, Khartoum, Institute of Social Research and Studies, 1995.

(٦Abdullah Al-Fadil Omar, Sudanese-Egyptian Relations during the Era of President Mohamed Morsi, Al Jazeera Net, 2013. 7) Faris al-Naw Muhammad, History of Sudanese-Egyptian Military Relations, National Archives, Khartoum, 2000.

(٨Faris al-Nur Muhammad, History of Sudanese-Egyptian Military Relations, National Archives, Khartoum,

(٩Muhammad Sa'id Muhammad al-Hasan, Sudan, Egypt, and the Common Destiny, Dar al-Nahda, Cairo, 1978.

(١٠Muhammad Mahmud al-Imam, Economic and Regional Integration: Theory and Practice, Institute of Arab Research and Studies, Cairo, 2003.

(١١Madani Muhammad Ahmad, Sudan's Foreign Relations: The Arab and African Dimension, Khartoum, University of Khartoum Publishing House, 1990.

(١٢Musa Ahmad Umar, Sudanese-Egyptian Relations, Al Jazeera Net, 2017.

(١Adam Ahmed Abdullah, Sudanese-Egyptian Relations from a National Security Perspective 1969–2002, PhD thesis, Omdurman Islamic University, 2002.

(٢Sara Osman Mekki, Egyptian-Sudanese Relations 2000–2010, PhD thesis, University of Khartoum, 2015.

(٣Abdel Rahman Ahmed Mohamed, Transformations in the International System and the Future of Sudanese-Egyptian Relations - A Case Study of Al-Ahram Newspaper, PhD thesis, Center for African Research and Studies, Africa International University, Cairo, 1989–2002.

(٤Mohamed Ibrahim Youssef, "Egyptian-Sudanese Integration in Light of the Secession of South Sudan: A Study of Possibilities and Challenges," MA thesis, Cairo University, Faculty of Economics and Political Science, Cairo, 2014.

5) Al-Moataz Abbas Nour El-Daim Ali, Sudanese-Egyptian Relations and Integration Attempts, Master's Thesis, Omdurman Islamic University, 2008.

(٦Press Conference of Egyptian President Abdel Fattah El-Sisi and Chairman of the Sudanese Sovereignty Council, Khartoum, March 6, 2021, Member of the Association of Arab Universities.

(٧Nema Fouad Abdel Salam Youssef, Political and Economic Relations between Sudan and Egypt, 1956–2005, PhD Thesis, Nilein University, 2007.